لماذا تتعمد الشرعية تعطيل الخدمات في عدن؟

فوضى الخدمات وإقصاء الوطنيين من قبل حكومة الفساد

كيف تدخّل الانتقالي الجنوبي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟

"الأمناء" قسم التقارير:

توقف الخدمات في العاصمة الجنوبية عدن يبدو أنه متعمد، خصوصا عقب سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على العاصمة ليتوقف كل شيء نتيجة لفساد مستشرٍ في السلطة المحلية بعدن بقيادة ًسالمين وأفرع الوزارات التابعة للحكومة الشرعية.

وليتضح لنا المتهم بهذا "الانهيار الخدماتي" فإن علينا العودة إلى التصريحات في شهر سبتمبر من العام الماضي، حيث هددت الحكومة الشرعية بأنه عند سيطرة المجلس الانتقالي فإن الخدمات والرواتب (ستتوقف) وهو ما تحقق مؤخرا، وأشهرها تصريحات وزير الإعلام اليمني في سبتمبر من العام الماضي بأن استمرار سيطرة القوات الجنوبية سينذر بكارثة مروعة وفق قوله، حيث أن تلك الكلمات تفسر الكثير وتعني تعمد الحكومة لإيقاف الخدمات وعدد من المرافق بحجة اتهام المجلس الانتقالي واللواء الزبيدي.

تدهور

تردت الخدمات، خاصة الكهرباء والماء، وكذلك سوء الأحوال المعيشية، وسط تجاهل من الجهات المعنية وحكومة الشرعية لاتخاذ إجراءات حاسمة تؤمن الخدمات العامة المختلفة، وعجزها التام عن إدارة البلد رغم سماح المجلس الانتقالي بعودة كافة وزراء الوزارات الأساسية والخدماتية، ولكن ذلك يبدو أنه لا يجدي نفعا مع شرعية "الفساد".

ويقول المواطنون إن الفساد وسوء الإدارة الذي أبدته الحكومات الشرعية المتعاقبة، كان خصيصا فيما يتعلق بملف الخدمات العامة.

وقالت مصادر سابقة إنه منذ حرب طرد الإخوان من عدن فإنه إلى جانب غياب الهيبة الإدارية فإن التدهور الخدماتي ازداد في الأشهر الأخيرة ويتزامن مع غياب الحضور والتواجد الشخصي للمحافظ سالمين واختلاط المهام وتداخل بعضها ببعض في مرافق الشرعية التي اتخذت من الحرب الأخيرة مبررا لإهمالها وتدهورها وعبثها المتكرر بمؤسسات الدولة.

إدارة عن بعد

مسؤولو شرعية الفنادق، الذين تركوا العاصمة عدن ليتسكعوا في فنادق الرياض تارة وفنادق الدوحة والقاهرة وإسطنبول تارة أخرى، ولتتحول وزاراتهم ومرافق الدولة الحكومية إلى وزارات وحكومة "فيسبوكية" لا نسمع عنها وعن قراراتها إلا في مواقع التواصل ووكالة الأنباء اليمنية "سبأ".

ورغم أن تنقل الوزراء في عدن بات مسموحا منذ أشهر، إلا أن أغلبهم يتنقلون من دولة وأخرى بينما العاصمة عدن تنهار خدماتيا وتعيش في تردٍ في الأوضاع على مستوى كافة الأصعدة.

"إدارة عن بُعد" هكذا وصف الكاتب الصحفي أنس السعدي متسائلا: "كيف يستطيع محافظ يتنقل بين عدن والقاهرة وغيرهما ويمتلك ضعفا قياديا وغيابا تاما لدوره أن يقود العاصمة نحو بر الأمان؟". مؤكدا أن سالمين جزء من منظومة كبرى لفساد الحكومة بإدارة الملف الخدماتي".

الانتقالي يتدخل

وكعادتها تبرّئ الحكومة اليمنية نفسها من أي مسؤولية للأزمة التي تشهدها عدن والمحافظات، لتلوم المجلس الانتقالي الجنوبي الذي بذل كل ما بوسعه للحفاظ على الخدمات والأمن في العاصمة.

وفي المقابل تنبه المجلس الانتقالي لتهرب الشرعية وسعى لتوفير الخدمات والأمن حتى وصفته وسائل إعلام محلية بعبارات منها "يد تطهر الأرض وأخرى توفر الخدمات".

وتدخل المجلس بشكل سريع لحل الأزمات التي واجهت المواطن العادي الذي عانى من ويلات فساد عناصر الإصلاح الإرهابيين، ما جعله ذراعاً أميناً لتطهير الأرض وآخر لتوفير لخدمات.

وقامت القيادة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي، بالإشراف على وصول مادة الديزل للمحطات الكهربائية، والمتابعة والتنسيق من القيادة المحلية لانتقالي المحافظة مع القيادة العليا للمجلس الانتقالي الجنوبي لتوفير شتى الخدمات وكذلك زيادة الإجراءات الأمنية.

من جانبها قالت مصادر خاصة إن قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي تدخلت لوقف الفساد والعبث التي تعانيه قيادة السلطة المحلية بالعاصمة عدن بسبب محافظها أحمد سالم ربيع، والذي بات فساده على مرأى ومسمع من الجميع.

حيث عقدت قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي ممثلة بالأستاذ فضل محمد الجعدي، عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، اجتماعا طارئا مع وكيلي العاصمة عدن، الأستاذين محمد سعيد سالم ومحمد سعيد المفلحي.

وناقش الانتقالي أثناء لقائه مع وكيلي العاصمة عدن التحديات التي تواجه عمل المحافظة في عدد من الأصعدة خاصة في الجوانب الخدمية التي تمس المواطن البسيط وتنعكس سلباً أو إيجاباً على حياته، موجها بضرورة مضاعفة الجهود واضطلاع كل مسؤول بواجباته ومهامه تجاه المواطن الذي يتطلع إلى وضع أفضل ويعلق آماله في أن تشهد الأيام المقبلة انفراجات في شتى المجالات تؤدي إلى رفع المعاناة عن كاهله وتسهم في إرساء دعائم الاستقرار والتنمية والحياة الكريمة.

ماذا يدور؟

مصادر خاصة كشفت أن هناك من يتعمد إقصاء الشخصيات الوطنية في عدن وإيقاف رواتبهم الأمر الذي يترتب عليه توقف المرافق والمؤسسات وانتشار الفساد.

وقالت المصادر إن فسادا مهولا يتم في مكتب رئيس الجمهورية من قبل المدعو العليمي، حيث يتعمد سحب الصلاحيات من القيادات العدنية البارزة وإعطاء الصلاحيات لشخصيات فاسدة لتمرير صفقات الفساد والتلاعب بالخدمات وهو ما يحدث حاليا في العاصمة عدن.

وأضافت المصادر أن هذه التوجيهات والتعليمات الصادرة من الرئاسة وكذلك من موظفين في رئاسة الوزراء طالت عددا كبيرا من القيادات والمرافق في العاصمة عدن وعلى رأسها ديوان عدن، حيث أنه تم إقصاء وتهميش كافة الوكلاء والشخصيات الجنوبية والمستقلة وفي المقابل الإبقاء على الفاسدين وناهبي المال العام وإعطاء الصلاحيات لشخصيات كالمدعو فهمي نعمان والذي كان يعمل مستشارًا قانونيًا في ديوان المحافظة ولكن المحافظ السابق اللواء عيدروس الزبيدي أمر بإيقافه عن العمل، ليعود بعدها نعمان إبان عودة سالمين وليزداد نشاطه وأتباعه في الفترات الأخيرة.

ذات المصادر أكدت أن هناك من لا يريد الاستقرار للعاصمة عدن ويود استمرار انفلات الأوضاع والتدهور الخدماتي، وعددت المصادر أسماء لشخصيات في الحكومة لها صلة قوية بالسلطة المحلية التابعة لسالمين وحاشيته في العاصمة عدن وتقوم بتسليمه التوجيهات والأوامر كرئيس الوزراء السابق "بن دغر" ونائب الرئيس علي محسن الأحمر ومدير مكتب رئيس الجمهورية "العليمي".

أخيرا.. وعلى وقع استمرار تدهور الخدمات في العاصمة عدن، وتصاعدها مؤخرا يجب على الحكومة الشرعية أن تعي بأن آمال الشارع العدني بأدائها قد انتهت وأنها يجب أن تبدأ بتطبيع الحياة وفتح صفحة جديدة وإعادة تفعيل الخدمات وتجنب سياسات العقاب الجماعي وإهمال المؤسسات والمرافق.